

قرار مجلس بلدي رقم ٦٢١ /
متعلق بالاستمرار بالجلسة المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٦

ان مجلس بلدية طرابلس،
بناء على محضر جلسة انتخاب رئيس ونائب رئيس بلدية طرابلس بتاريخ ٢٠١٠/٦/٥ المسجل برقم ١/٥٥١٦ تاريخ
٢٠١٠/٦/٧،
بناء على قانون البلديات الصادر بالمرسوم الاشراعي رقم ١١٨ تاريخ ١٩٧٧ / ٦/٣٠ وتعديلاته،
بناء على مشروع القانون الموضوع موضع التنفيذ بالمرسوم رقم ١٤٩٦٩ تاريخ ١٩٦٣ / ١٢/٣٠ وتعديلاته (قانون
المحاسبة العمومية) ،
بناء على مذكرة الدعوة رقم ٢/١٧٢٧ تاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٢ ،
بناء على جلسته المنعقدة بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٢٦ ،
بناء على طرح نائب رئيس البلدية لموضوع تأخر رئيس البلدية عن موعد الجلسة وطلبه بتروئسها ، ومن ثم طلبه الانسحاب من
الجلسة عبر الهاتف ،
وبعد المداولة والمناقشة ، وباجماع الأعضاء الحضور .

تقرر ما يأتي :-

المادة الاولى : الموافقة على الاستمرار بالجلسة المنعقدة يوم الجمعة الواقع في ٢٠١٤/١٢/٢٦ ، التي تم افتتاحها من قبل نائب
رئيس بلدية طرابلس الاستاذ المحامي جورج الجراد ومناقشة جدول الأعمال واتخاذ القرارات المناسبة
المادة الثانية: قرار نافذ بحد ذاته .

الاعضاء	الاعضاء	الاعضاء
فواز حامدي (غائب)	نائب الرئيس جورج الجراد	رئيس البلدية نادر الغزال (غائب)
عزت دبوسي	فضيلة فتال	عربي عكاوي
هبا مراد	ليلي شحود	خالد صبح
عمر الهوز (غائب)	عمار كباره (غائب)	خالد تدمري
فيكتور حسون (غائب)	حسام شهال (غائب)	ابراهيم حمزة
حنا الشاطر (غائب)	محمد اسامة الزعبي	جلال البقار
	سميرة البغدادي (غائب)	احمد قمر الدين
	محمد شمسين (غائب)	عامر الرافي
		جلال حلواني

عدد/١٧٤٢ /
مجلس بلدية طرابلس بتاريخ : ٢٠١٤/١٢/٢٦
نائب رئيس بلدية طرابلس

الاستاذ المحامي جورج الجراد



حضرة رئيس بلدية طرابلس

فذلكة مشروع موازنة عام 2015 وفقاً لرؤية اللجنة المالية في المجلس البلدي

بعد دراسة مشروع موازنة 2015 المقدم من حضرتكم وبعد عدة اجتماعات مع الموظفين المعنيين في المصلحة المالية فقد رأت اللجنة ما يلي:

أولاً في الواردات: لقد أبقّت اللجنة على الأرقام المقترحة منكم مع تشديد اللجنة على ضرورة تحسين الواردات المباشرة عن طريق زيادة التحققات والتحصيلات وهذا الأمر يجب أن تتبّعه خطوات عديدة منها تكليف الموظفين المعنيين بعملية التحقق والتحصيل بالعمل الإضافي كما أننا نرى ضرورة رفق المصلحة المالية بموظفين من داخل البلدية للمساعدة بزيادة الواردات.

ثانياً في النفقات: لقد قامت اللجنة بإجراء بعد التعديلات على الأرقام المقترحة منكم وخصوصاً بما يتعلق ببنود الساعات الإضافية للأجراء والموظفين والمكافآت والأعياد والتمثيل والعلاقات العامة وبنود أخرى.

بحيث تم تحديد اعتمادات لثلاثة أشهر للساعات الإضافية للعمال والموظفين على أن يتم نقل اعتمادات كل فصل وذلك بناء على إقتراح رئيس البلدية على أن يتم تحديد الأسباب الموجبة لذلك.

لقد تم لفظ اعتمادات ل 175 عامل مياوم و 60 شرطي مستخدم . كما تم لفظ تكلفة سلسلة الرتب في حال تم إقرارها.

لقد تم تخفيض اعتماد المكافآت الى 30 مليون ليرة بسبب أننا رأينا عدم وجود معايير علمية لإعطاء المكافآت وبالتالي في حال رأى رئيس البلدية أن هناك حاجة لنقل اعتمادات لإعطاء بعض العمال والموظفين مكافآت نتيجة جهود كبيرة قاموا بها فيمكنه العودة للمجلس ويطلب نقل الإعتماد المطلوب على أن يذكر رئيس البلدية الأسباب الموجبة.

لقد تم تخفيض الإعتماد المطلوب لتعبئة الملاكات من 250 مليون ليرة الى 20 مليون ليرة خصوصاً أن موازنة البلدية لا تحتمل توظيف جديد وأنه من الأفضل اللجوء الى مباراة محصورة تتصف بعض الموظفين ولا تكلف الخزينة أية مبالغ بدلاً من مباراة مفتوحة ترهق خزينة البلدية بعد أن قامت البلدية منذ أكثر من سنتين بعملية توظيف عشوائية.

أجريت تعديلات على بنود الإعلانات و الأعياد والتمثيل والعلاقات العامة والمعارض فقد تم تخفيض الإعتمادات من 740 مليون ليرة الى 225 مليون ليرة بحيث تم اعتماد أرقام قريبة من أرقام موازنة 2013.

وفي حال وجود احتفاليات تكون تكلفتها كبيرة ويقدم رئيس البلدية مشروعاً متكاملأ مع دراسة مفصلة فيمكن للمجلس أن ينقل الإعتمادات المطلوبة على أن يتم تقديم المشروع قبل بدء الإحتفالية بمهلة معقولة لنتمكن من دراستها.

قامت اللجنة بتخفيض مساهمة البلدية بموازنة الإتحاد من 6.165 مليار الى 2.694 مليار بسبب عدم قدرة ميزانية البلدية على تحمل هذه الأعباء في موازنة واحدة ولا يمكن أن ندفع أكثر من 20 % من موازنتنا الى الإتحاد خصوصاً أن نفقاتنا السنوية لا تتجاوز في أحسن الأحوال 30 مليار ليرة.

خفضت اللجنة اعتماد نفقات شتى من 400 مليون الى 200 مليون ليرة وذلك بالإستناد الى المصروف في الأعوام المنصرمة.

تم زيادة بند المبيدات من 50 مليون ليرة الى 90 مليون ليرة خصوصاً أن البلدية حصلت على هبة آلات رش مبيدات من الـ أو تي أي.

تم زيادة اعتمادات الجزء الثاني من 15.775 مليار الى 16.925 مليار ليرة خصوصاً بما يتعلق ببند شراء الآليات فتم زيادته من 500 مليون الى مليار ليرة وزيادة بند إنشاء طرق من 3 مليار الى 3.5 مليار.

ان الدراسة النهائية لمشروع الموازنة قد أدى الى تخفيض التقديرات حوالي 5.5 مليار ليرة بحيث أصبحت مجموع التقديرات 51.359 مليار بدلاً من 56.825 مليار ليرة .

نحيل اليكم مشروع الموازنة لعام 2015 المعدل من قبل اللجنة المالية ونطلب عرضها على المجلس البلدي لإتخاذ القرار المناسب.

رئيس اللجنة المالية

عضو اللجنة المالية
مكتب لجنة الميزانية

اسام الزعبي

المحامي الدكتور فهد صبحي

رئيسة اللجنة القانونية
عضو المجلس البلدي

نصيلة حريف تال